



السياسة الإدارية عند الإمام علي (ع)
قراءة في (عهدالتولية) لمالك الأشتر

الاستاذ الدكتور:

صاحب أبو جناح

السياسة الإدارية عند الإمام علي(ع) قراءة في (عهدالتولية) لمالك الأشر

الاستاذ الدكتور صاحب أبو جناح

ليس من التحكم أن نقول إن (عهد التولية) الذي كتبه الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشر رحمه الله - وهو أطول عهد وأجمعه للمحاسن، كما يصفه الشريف الرضي رضوان الله عليه - يعد ميثاقا بين الإمام (عليه السلام) وعامله، ودستورا جامعا يرسم للناس حقوقهم ويضمن مصالحهم ويشخص واجبات الدولة تجاههم .

وفي اعتقادي أنه أهم وثيقة سياسية وإدارية في تاريخ الإسلام بعد وثيقة الخطاب النبوي الشريف في (حجة الوداع).

وهذا البحث يسعى لاستخلاص خطوط عامة يشكل ائتلافها صورة نأمل أن تكون مفصحة عن رؤية الإمام علي (عليه السلام) لمسؤولية الحكم والتزامات الحاكم في مجالات السياسة والدفاع وإدارة المجتمع وتنمية الاقتصاد مما استخلصناه من «عهده إلى مالك الأشر» حين ولاه أمر مصر، ومستأنسين بما ورد له من أنظار وأفكار تنحو هذا المنحى، في خطبه ورسائله في مناسبات عدة في أثناء حكمه الشريف.

وقبل الخوض في تفاصيل هذا (العهد) ووصايا الإمام وتعليماته وأوامره في هذه المجالات يحسن أن ندرج جملة من المبادئ العامة مهد بها الإمام لعهد ونثر جملة منها في ثناياه لتكون ضوابط يلتزم بها المسؤول عند ممارسته مسؤولياته.

ولابد لنا هنا من التنبيه والتأكيد على أن الإمام (عليه السلام) كان حريصا على تعليل كل وصية وبيان وجه الحكمة من كل نصيحة يسوقها في (عهده)، وكأنه كان يرى أن من تمام مسؤوليته وواجبه تجاه أصحابه وأعوانه بيان الغاية والمصلحة

فيما يوصي به ويأمر باتباعه، وذلك إرشادا لهم وإعذارا إياهم عن الإهمال والتقصير فيما كُلفوا به. في مقدمة هذه المبادئ:

١- مبدأ الرقابة الذاتية:

يرى الإمام (عليه السلام) أن سلامة السيرة في تدبير شؤون الناس وإدارة مصالحهم تقتضي أن يلتزم المسؤول - بعد الركون إلى «كتاب الله» والعمل بأحكامه- مبدأ الرقابة الذاتية الصارمة ومحاسبة النفس «إملك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك»^١ ويرتبط بذلك الالتزام «بإنصاف الله والناس من نفسه وخاصة أهله والمقربين من أعوانه»^٢ والسبيل إلى ذلك «أن يكسر من نفسه عند الشهوات وينزعها عن الجمحات، فإن النفس إمارة بالسوء إلا ما رحم الله» منبها إياه إلى أن هناك رقابة شعبية ورأيا عاماً ينبغي له أن لا يتغافل عنهما «إن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقوله فيهم، وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على السن عباده»^٣ فالرأي العام- عند الإمام- مؤشر ومعيار لا بد من التنبه له في تدبير الأمور ومراجعتها، وكان يقال: السنة الرعية أقلام الحق سبحانه إلى الملوك. وفي كل عصر يشكل الرأي العام مصدرا رئيسا للضغط السياسي على المؤسسات الحاكمة والأحزاب السياسية، وعلى السلطات التشريعية، بل على المراكز الدينية أيضا، وهو اليوم (مادة دراسية) في كليات الإعلام والعلوم السياسية.

١. نهج البلاغة ٤٩٩، ابن أبي الحديد ٢٣/٥.

٢. نفسه ٥٠٠، الشرح ٢٦/٥.

٣. نفسه ٥٠٠، الشرح ٢٣/٥.

٢- النهي عن الاستبداد:

والحذر من الشعور «بالأبهة والمخيلة ومساماة الله في عظمته والنشبه به في جبروته» وأن لا يدفعه غرور السلطة للقول «إني مؤمّر أمر فأطاع، فان ذلك أدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير» وعلاج ذلك وتداركه نفسيا وروحيا أن «ينظر إلى عظم ملك الله فوقه، وقدرته منه على ما لا يقدر عليه من نفسه»^١ فذلك رادع له عن الطغيان وضمان من التجبر، وهما اشد ما يفسد الدول ويخرّب المجتمعات وينقض العمران.

وقديما قيل: من استبد برأيه هلك. وقيل: ما خاب من استشار. وقيل: مشاوراة العقلاء مشاركة لهم في عقولهم.

٣- النهي عن سفك الدم الحرام:

لعل اشد ما حذر منه (عليه السلام) مالكا حتى إنه أوعده بالاقْتِصَاص منه عند ارتكابه آفة الابتلاء بسفك الدماء بغير حلها، وهو أخطر ما امتحن الناس به، وشهدوا ما شهدوا منه من أهوال في عهود الطغاة من الذين استحوذوا على مقاليد الأمور بعد استشهاد (عليه السلام) وانقضاء عهده الشريف.

فهذه الآفة المهلكة- كما يبصرها الإمام وكما شهدت به الوقائع التاريخية وما تزال تشهد به اليوم- تستدعي عند الله النقمة، وزوال النعمة، وتعجيل الأجل، وتعظيم التبعة، وتقدم- لشناعتها عند الله- غيرها من الخطايا في المساءلة يوم الحساب.

«فلا تقوين سلطانك بدم حرام، فان ذلك مما يضعفه ويوهنه، بل يزيله وينقله»^٢ وأندر مالكا بالاقْتِصَاص منه إذا تورط في قتل العمد، فان وقع من ذلك خطأ منه أو إفراط في عقوبة بدنية أدى

١. نفسه ٥٠١، الشرح ٢٥/٥.

٢. نفسه ٥١٩، الشرح ٨٠/٥.

إلى وفاة المجني عليه الزمه بدفع حق ذلك إلى أولياء المقتول دون تردد أو كراهة أو أنفة بسبب ما هو عليه من سلطان وأبهة. يعقد جورج جرداق مبحثين مهمين في كتابه «الإمام علي صوت العدالة الإنسانية» يشغل الأول منهما خمسا وأربعين صفحة وعنوانه «علي ومبادئ الثورة الفرنسية ويشغل الثاني منهما عدة صفحات وعنوانه «وثيقة حقوق الإنسان» وفيه يربط بين مبادئ هذه الوثيقة وتعليمات الإمام (عليه السلام) ووصاياه إلى ولاته وعماله ومرؤوسيه، الأمر الذي يوحي بأن الإمام عليه السلام قد سبق في فكره ورؤياه فلاسفة الثورة الفرنسية والمشرعين العالميين في عصرنا هذا بعدة أجيال ومراحل.

٤- النهي عن الاحتجاج عن الناس:

لكي يكون الوالي متابعا لأحوال مواطنيه مطلعاً عليها، ويكون المواطنون على علم بما يجري من حولهم من شؤون الدولة، حذر الإمام (عليه السلام) مالكا من الاحتجاج عن الناس، لأن ذلك مدعاة للتكهنات وترويح الظنون، وحرمان أصحاب الحاجات والمظالم من أن يصل صوتهم إليه، فضلا عن أنه يحول دون وقوفه على شؤونهم وأحوالهم. «فلا تطولن احتجاجك عن رعيتك، فإن احتجاج الولاية عن الرعية شعبة من الضيق، وقلّة علم بالأمر»^١.

٥- مراقبة الخاصة والحاشية:

يتصل بما تقدم من إنصاف الناس والاطلاع على شؤونهم بشكل مباشر أن يحذره من خاصته وبطانته، وما يقع لهم من استغلال للنفوذ واستئثار وتطاول وقلّة إنصاف للناس في المعاملة،

١. نفسه ٥١٦، الشرح ٦٦/٥.

ويأمره بردع هؤلاء والامتناع عن أن يحملهم على رقاب الناس ويمكنهم من الاستئثار بالنعم دونهم والإذلال لهم.

«ولا تقطن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة، ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤنته على غيرهم، فيكون مهنا ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة»^١.

وهذا المبدأ يتصل بمبدأ المساواة الذي أقرته شريعة حقوق الإنسان كما رسمها الفكر السياسي الحديث بعد الثورة الفرنسية. وفي موضع متقدم من «العهد» يقرر الإمام أن هذه الفئة الطفيلية هي أقل الفئات استعدادا للتضحية عند الأزمات وأثقلها مؤونة عند الرخاء.

«وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وقل معونة له في البلاء وأكره للإنصاف وأسأل بالإلحاف، وقل شكرا عند الإعطاء وأبطأ عذرا عند المنع وأضعف صبورا عند ملومات الدهر، من أهل الخاصة»^٢.

ولأن الحق شديد على النفوس ثقيل الوطأة عليها، لاسيما إذا لحق مصالح الأهل والأقارب والخواص، أساه الإمام (عليه السلام) في ذلك قائلا «وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابرا محتسبا، واقعا ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يتقل عليك منه، فإن مغبة ذلك محمودة»^٣.

١. نفسه ٥١٧ ، الشرح ٧٠١٥ ، الإمام علي صوت العدالة الإنسانية

٣٥٢/١.

٢. نفسه ٥٠٢ ، الشرح ٢٦/٥.

٣. نفسه ٥١٧ ، الشرح ٧٠/٥.

٦- أداء الفروض:

بعد أن فرغ (عليه السلام) من التوصية بأمر الناس، وهي في صلب الطاعة لله ولأوامره ونواهيه، أوصاه بأداء فرائضه والقيام بها كاملة غير مثلومة، في ليله وفي نهاره، بالغاً ذلك من بدنه ما بلغ، مع حرصه على أن تكون صلاته في الناس غير طويلة ولا ناقصة مخدجة، لأن فيهم العاجز والمريض والمسن «صل بهم كصلاة أضعفهم، وكن بالمؤمنين رحيماً»^١.
لقد أراد الإمام لعامله أن يكون قدوة لمرؤوسيه وأعدائه ووكلائه في العدل والنزاهة وحصانة النفس عن استغلال النفوذ والاستئثار بما تحت يده من مال وسلطان، فمتى تحقق ذلك في نفسه وأتباعه اقتدى به مواطنوه ورعاياه فالناس على دين ملوكهم، كما قيل.

محاوَر السياسة العامة:

لخص الإمام (عليه السلام) المهمات السياسية والإدارية لمالك في «عهد التولية» بالعنوانات الآتية: «جباية الخراج، وجهاد العدو، واستصلاح الناس وعمارَة البلاد»^٢.
وإنما بدأ بجباية الخراج لأنه مصدر التمويل الرئيس وعماد اقتصاد الدولة وإدامة أجهزتها.
وثنى بالدفاع عن الأرض وجهاد العدو، ثم أتم ذلك باستصلاح الناس، وأراد بذلك إدارة شؤونهم ورعاية مصالحهم وتحقيق العدالة بينهم، وختم مهماته بعمارَة البلاد وتنمية الاقتصاد وتوفير أسباب الطمأنينة للقوى المنتجة.
وقبل تفصيل الحديث عن هذه المحاور الأربعة حرر الإمام فقرة أوجز فيها الإشارة إلى فئات المجتمع الذي وجه إليه مالكا،

١. نفسه ٥١٦، الشرح ٦٥/٥.

٢. نفسه ٤٩٩، الشرح ٢٣/٥.

وسماهم «طبقات»^١ وفيها: «جنود الله» (العسكريون) ومنها كتاب العامة والخاصة (من يقوم بشبه مهام الوزراء) ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق (الإداريون والحياة) ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس (المزارعون ومربو الماشية والأنعام)، ومنها التجار، وأهل الصناعات (الحرفيون) ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والمسكنة (فقراء المدن والريف).

السياسة الدفاعية:

حين شرع الإمام (عليه السلام) بتفصيل الحديث عن حقوق فئات المجتمع وواجباتها بدأ بالحديث عن الجنود الممثلين لتشكيلات الحرس النظامي والمقاتلين من المجاهدين المندوبين للدفاع أو الفتح.

فامتدحهم بأنهم «حصون الرعية وزين الولاية وعز الدين وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم»^٢ ولا بد من تموينهم بما لدى الدولة من موارد مالية تتمثل في عائدات الخراج والجزية وأموال الزكاة، وتوفير مستلزماتهم حتى يمكنهم الدفاع عن عهدهم، فضلا عن احتياجهم إلى طبقات المجتمع من إداريين وتجار وحرفيين يوفرون لهم مستلزماتهم وسلعهم وعددهم مما لا يقوم به غيرهم.

ورسم بان يختار لقيادتهم والإمرة عليهم أقومهم سيرة وأكثرهم تحريا للعدل والإنصاف، وحدد لذلك شرائط وضوابط لخصها بالقول: «فول من جنودك انصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأظهرهم جييا وأفضلهم حلما، ممن يبطيء عن

١. نفسه ٥٠٥، الشرح ٣٦/٥.

٢. نفسه ٥٠٥، الشرح ٣٨/٥.

الغضب، ويستريح إلى العذر، ويراف بالضعفاء، وينبو على الأقياء»^١.

وفي هذا النص احترس الإمام من خطرين: خطر الفساد، الذي شهد ما شهد منه في زمانه، قبل توليه الأمر، وانتهى بثورة أدت إلى مصرع الخليفة الثالث، وخطر الاستبداد الذي يعطل أحكام الشريعة، فجعل الحلم والأناة والرافة بالضعفاء والحزم مع الأقياء المتنفذين شرطا في من يتولى المسؤولية وميزانا لاختياره.

ولان الحكمة الماثورة تقول: «عليكم بذوي الأحساب، فإن هم لم يتكروا استحياوا» أوصى الإمام عامله بان يصطفي من جنوده قيادات من «ذوي المروءات والأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم وشعب من العرف»^٢ نفوسهم غنية عما في أيدي الناس، وهمتهم لا تتخلف عن نصره صاحبهم، وهم ابعدا ما يكونون عن التخاذل أو الغلول.

وعطف على هذه الوصية توصية برعاية الجنود وأسرهم ما ديا ومعنويا، لان في ذلك ضمانا لحسن بلائهم ورفع معنوياتهم، وتشجيعا لأهل الإخلاص والمبادرة منهم، مما يصطلح عليه اليوم في إدارة الجيوش بالتعبئة المعنوية والتوجيه النفسي.

يقول (عليه السلام): «فافسح في آمالهم، وواصل من حسن الثناء عليهم، وتعيد ما ابلي ذوو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر لحسن فعالهم تهز الشجاع، وتحرض الناكل»^٣.

١. نفسه ٥٠٦ ، الشرح ٣٨/٥ .

٢. نفسه ٥٠٦ ، الشرح ٣٨/٥ .

٣. نفسه ٥٠٧ ، الشرح ٣٨/٥ .

وفي السياسة الخارجية:

ينصح الإمام (عليه السلام) مالكا بان يختار السلم على الحرب عندما يعرض عليه عدوه صلحا يرضي الله ولا يفرط فيه بحقوق الأمة، لان في السلم راحة للمقاتلين وللوالي، وهو أمن للبلاد وسبيل إلى العمران والازدهار الاقتصادي، مع الاحتراس من مكائد العدو والتيقظ لتدبيراته، إذ لا بد من الحزم والانتباه وعدم الاسترسال في حسن الظن والاطمئنان.

وتوثيقا لذلك لا بد أن يكون هناك التزام بالوفاء بالعهد المبرم ورعاية الذمة، فتعظيم الوفاء بالعهود سنة حسنة عند جميع الناس والأمم، مسلمها ومشرکها «وقد جعل الله عهده وذمته أمنا أفضاه بين العباد برحمته، وحرىما يسكنون إلى منعته، ويستفيضون إلى جواره، فلا إدغال ولا مدالسة ولا خداع فيه»^١.

وضمانا لسلامة «المعاهدة» وتحقيقا لاستتباب السلم المنيع يحذر الإمام (عليه السلام) مالكا، عند إبرام العهود والمواثيق، من الصيغ المبهمة المحتملة للتأويلات والعلل وطلب المخارج، ويحذره أيضا من نقض العهد، وأن لا يعوّل في الاحتيايل لبلوغ ذلك على تأويل خفيّ أو فحوى قول حين يجد نفسه ملزما بما لا يوافق هواه ومصالحته، وقد أساه الإمام في ذلك قائلا «فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته»^٢.

وفي السياسة الداخلية والإدارية:

خصص الإمام (عليه السلام) فقرة من «عهده» قدمها على ما سواها من تعليمات الإدارة واختيار الإداريين والحكام، وألزم

١. نفسه ٥١٩ ، الشرح ٧٧/٥.

٢. نفسه ٥١٩ ، الشرح ٧٨/٥.

فيها مالكا بضرورة الاستعانة بسياسة «التطهير، ومحاربة الفساد» وذلك بالاحتراس من الاستعانة بأعوان الجائرين من الحكام ممن شاركوهم في آثامهم، فنهاء عن أن يتخذ منهم بطانة، لأن في غيرهم سعة وغنية عن اللجوء إليهم، قائلا: إن شر وزرائك من كان قبلك للأشرار وزيرا.. وأنت واجد عنهم خير الخلف، ممن لهم مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل أضرارهم وأضرارهم وآثامهم، ممن لم يعاون ظلما على ظلمه، ولا آثما على إثمه^١ معللا ذلك بأن هؤلاء الجدد سيكونون أخفّ عليه مؤونة وأحسن له معونة، لم يتلوثوا بالفساد ولم يآثموا باجتراح الباطل.

وحثّه على أن يتخذ من هؤلاء الصفوة المختارة مستشارين ناصحين وأن يؤثر منهم من كان صريحا في قول الحق، على مرارته، ولا يعينه على ما يكون منه مما يكره الله لأوليائه «واقعا ذلك من هواك حيث وقع».

اختيار العمال والولاة:

رسم الإمام (عليه السلام) شروطا وضوابط يلتزمها مالك عند اختيار عماله وولاة النواحي وأمراء الأطراف، أولها: إن يكون اختبارهم وتجربتهم محكا لذلك، وليس الركون إلى المحاباة والأثرة، لأنهما يجمعان الجور والخيانة ووضع الأمور في غير نصابها، على نحو ما كان يقع قبل ولاية الإمام وما وقع بعدها على نحو فاحش، وعلى نحو ما يقع بيننا اليوم من بلاء وضعنا في طليعة الأنظمة المنخورة بداء الفساد وآفاته.

وثانيها: أن يتوخى منهم «أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة» معللا ذلك «بأنهم أكرم

١. نفسه ٥٠٣، الشرح ٣١/٥.

أخلاقا، وأصح أعراضا، وأقل في المطامع إشرافا، وأبلغ في العواقب نظرا»^١.

ولإعانتهم على صيانة نفوسهم ورعاية ذمهم أوصاه بأن يسبغ عليهم الأرزاق، لأن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، ومانعا لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن تلموا الأمانة، وخالفوا الأمر.

اختيار الكتاب والمستشارين:

عند اختيار الكتاب، وهم يقومون مقام مدراء المكاتب أو الوزراء في أنظمة الإدارة اليوم، وكذلك المستشارين وأمناء السر، أوصى الإمام (عليه السلام) مالكا بان يتحرى أكيسهم وأرسخهم حكمة وحنكة، وأكتمهم للسر، ليكون أمينا على مكاتباته وأسراره وتدبيره في الإدارة والمراسلات، ممن يؤمن ولاؤه وطاعته ووفائه، وأن يكون دقيقا في تحرير المكاتبات والعقود وكتب التولية، حتى لا يلتبس منها شيء، ولا يستغل منها نص غير محكم.

وحذره من أن يكون اختياره لهم عن محض فراسة وحسن ظن بأحوالهم مما يوحي به ظاهرهم، لأن تصنع الكياسة والوقار والتقوى وحسن الحديث كثيرا ما يخفي عدم النصح وضعف الأمانة عند المحترفين منهم^٢ على ما نشهده اليوم عند كثير من المتوسلين إلى تسنم المناصب والساعين إلى بلوغ المآرب. وحثه على اختيار أهل التجربة ممن سبقت لهم خدمة صالحة عند من كان قبله من الولاة، وتحقق له حسن سمعة عند الجمهور، بما عرف به من أمانة ونصيحة.

١. نفسه ٥٠٩، الشرح ٥٠/٥.

٢. نفسه ٥١٢، الشرح ٥٥/٥.

اختيار القضاة:

ومن الشروط التي اشترطها الإمام (عليه السلام) في هذا الباب أن يكون القاضي من أنبه الناس عقلا وأفضلهم وعيا وإدراكا وسعة صدر، وتحريًا عن الحق، وتقبلا للرجوع عن الخطأ، وصرامة عند اتضاح الحكم، وأبعدهم عن الطمع، ممن لا يخدم باغراء ولا يستميله إطراء.

ولضمان تحقق ذلك واحتراسا من الوقوع في مهاوي الإغراء أوصاه (عليه السلام) بإكرامهم وتوفير رزقهم وموونتهم، ورفع منزلتهم على سواهم، لحمايتهم من التجاوز وصيانتهم من النيل منهم؛ وفي هذا ضمان لاستقلال القضاء كما يرى بعض الباحثين.

والإمام في هذا الموقف يستحضر سوء ما كان عليه الحال قبيل ولايته من تعطيل حدود الله والحكم بالهوى وإيثار القرابة والحاشية، بقول الإمام: «فانظر في ذلك نظرا بليغا، فإن هذا الدين قد كان أسيرا في الأشرار، يُعمل فيه بالهوى، وتُطلب به الدنيا»^١.

إدارة المجتمع:

إن الاستقصاء الدقيق للشأن الاجتماعي الذي التحم به نسيج النص المتضمن (عهد الإمام لمالك) يقفنا على طائفة من الوصايا والنصائح وطائفة من التحذيرات والنواهي، وفي مقدمتها:

١. نفسه ٥٠٩، الشرح ٤٣/٥، الامام علي صوت العدالة الإنسانية ٣٦١/١.

التربية الذاتية:

ولعل أنجع ما أوصى به الإمام (عليه السلام) مالكا في شأن التربية الذاتية ومراقبة النفس عند إدارة أمور الناس- على تقدمه في السن وتجربته في الحياة- نصيحته له «بالإكثار من مدارس العلماء ومناقشة الحكماء» في مراجعة ما كان عليه أمر الناس قبله، وما كانت شؤونهم تدار به، لترسيخ ما كان صالحا منه وتقويم ما استقام به الناس قبله، ممهدا لذلك بقوله: ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية»^١.

فلاستعانة بما صحّ من تجارب سابقيه وتوخي الحذر من اتخاذ الإجراءات غير المدروسة، هما السبيل إلى توفير الجهد واجتناب الهدر في الطاقات وإقلاق السكينة الاجتماعية، وهذا يعزز ما استهل به الإمام (عنده) من نصيحة «وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا تغتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطيهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفأك أمرهم، وابتلاك بهم».

وفي هذا الشأن حذر الإمام (عليه السلام) مالكا من جملة من المعاييب والمآخذ منها مغبة الإعجاب بالنفس والوثوق بما يعجبه منها، ومنها حبه للإطراء الذي يفرط فيه المتزلفون من الأعوان والحاشية وطلاب المنافع، لأن ذلك- عند الإمام- إفراط في الضلال وسبيل إلى محق كل ما صدر عنه من حسن تصرف.

١. نفسه ٥٠٥، الشرح ٣٥/٥.

ومما حدّره منه آفة المنّ على الرعية على ما يستوجبونه من حقوق والتبجّح بما صدر عنه من منفعة لهم هي في صميم واجباته نحوهم. لأن المنّ يبطل الإحسان، والتزيّد يذهب بنور الحق، لأنّه يخلط الكذب بالصدق.

ومن ذلك العجلة بالأمر قبل أوانها، فهي خصلة مذمومة، أو التساقط فيها- حرصا وجشعا- عند إمكانها، أو اللجاجة في الحاجة إذا تعذرت، أو التهاون فيها والتراخي عنها وترك انتهاز الفرصة فيها «إذا اتضحت وانكشفت».

ومما نهاه عنه الاستئثار بما الناس فيه أسوة، وهو آفة الحكام ولا يكاد ينجو منه أحد.

وحذره من التغابي والتغافل عما يبلغه من تمادي خاصته في منكرات الأمور والتستر عليها، فان مسؤولية ذلك تقع عليه، وهو مأخوذ بجريرتهم.

وألزمه بتجنب عواقب الغضب والتسرع في حسم الأمر قبل أن يستعيد هدوءه ويسكن عنه الغضب «املك حمية انفك وسورة حدك وسطوة يدك وغرب لسانك، واحترس من كل ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار»^١.

ومن بين ما حدّره منه الإنصات إلى أهل الوشاية والسعي في طلب معائب الناس، وهم فئة تجمعها دواعي الحسد وحب الشغب، فينصحه باستبعادهم وازدرائهم وعدم الإنصات لهم أو التعجيل بتصديقهم، «فإن الساعي غاشٌّ وإن تشبه بالناصحين»^٢ ويحثه مقابل ذلك على ستر عورات الناس ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وعلى معالجة ما ظهر منها وبان للجمهور، ويذر الله تعالى الحكم على ما خفي منها.

١. نفسه ٥٢١، الشرح ٨٣/٥.

٢. نفسه ٥٠٣، الشرح ٢٧/٥.

ومثلما حذرّه من الوشاة حذرّه من اتخاذ البخلاء والجبّاء والجشعين مستشارين له، لأنّ البخل والجبن والحرص، كما يراها الإمام، غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله.

ومغزى كلام الإمام الذي حذرّ به مالكا أن الإنسان لو أحسن الظن بالله وكان يقينه صادقا لعلم أن الأجل مقدّر وأن الرزق مقدّر وأن الغنى والفقر مقدّران، ولا يكون شيء من ذلك إلا ما قضى الله تعالى كونه.

وفي مقابل ذلك ينصحه بتقريب أهل الورع والصدق، وترويضهم على تجنب الإطراء والتزلف، لأن الإفراط في ذلك، كما يقرر الإمام، يحدث الزهو ويدني من العزة، وهما مظنة الغرور والاستكبار.

وينهاه عن تجاهل التفريق بين أهل الإحسان وأهل الإساءة، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة^١.

وينصحه بتهدئة النفوس وطمأننتها وإطلاق عقد الخوف وأسباب الوتر والتغابي عن كل ما لا يتضح له.

ولتلافي كل هذه المحذورات يقترح الإمام (عليه السلام) علاجا لذلك عماده التمسك بذكره المعاد إلى الله والالتزام بفرائضه وأوامره والاقتراء بسنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والصالحين من أولياء الأمور المعروفين بالعدل والفضل، وفي مقدمتهم ولي أمره، وما يشهده من سيرته وعدالته وتقواه.

رعاية الطبقات الاجتماعية وفئات العامة إن قانون الإمارة وحكمة الإدارة عند الإمام (عليه السلام) يرتكزان على إدراك مكونات المجتمع وتشخيص فئاته والتنبيه على وحدة المصير والتحام المصالح المشتركة بين فئات المجتمع وطبقاته.

١. نفسه ٥٠٤، الشرح ٣٣/٥.

وهو الأمر الذي اتفق عليه علماء الاجتماع السياسي بإقرارهم: أننا لا يمكن أن نفهم المجتمع بكليته، ولا النظم المختلفة فيه، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية... ما لم نتعرف على العناصر التي يتكون منها، وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها، ثم المكانة التي تحتلها هذه العناصر بالنسبة إلى بنية الوحدات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية^١ يتجلى ذلك في قول الإمام (عليه السلام): «واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى لبعضها عن بعض... وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حده وفريضته، في كتابه أو سنة نبيه (صلى الله عليه وآله)، عهدا منه عندنا محفوظا» يؤكد هذه النظرية قول عالم الاجتماع المعاصر نيقولا حداد في كتابه (علم الاجتماع) ان غاية الاجتماع تعاون الافراد في الدفاع والاسترزاق واشترآكهم في التمتع بملذات الحياة.

وقد أوحى هذا النص المشخص لطبقات المجتمع ووظائفها في البنية الاجتماعية وحقوقها عند السلطة السياسية والادارية لبعض الباحثين الاستنتاج أن الإمام (عليه السلام) هو أول من وضع قواعد علم الاجتماع وهو المعلم الاول له «الراعي والرعية (ص ٥٠-٥٣)».

لذا فالإمام يحث مالكا على لزوم تحري أوسط الأمور في الحق وأعمها في العدل واجمعها لرضا الرعية، ولاسيما «العامة» من جماهير الشعب وكادحيه، فالاجتهاد في رضا هؤلاء مقدمة واجبات الوالي، فهم «عمود الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء»^٢.

١. علم الاجتماع السياسي - د. صادق الأسود - دار الحكمة للطباعة والنشر - بغداد - ١٩٩١ - ص ٩٩.
٢. نفسه ٥٠٢، الشرح ٢٦/٥.

بحسب وصف الإمام لهم، فهم قوام الدفاع عن أمن الأمة، وعليهم يقوم بناء الاقتصاد، وتحريك عجلة الإنتاج وتوفير أسباب العيش للمجتمع، لذا ينصح الإمام (عليه السلام) مالكا بأن يكون ميله إليهم واصطفافه معهم، لأن رضا هؤلاء أمان من الاضطراب والقلق السياسي المؤدي إلى إثارة السخط وانفجار الفتن، وليس عليه - إن حقق العدالة في هؤلاء - أن يُسَخِّط عليه «الخاصة» من حاشيته ومقربيه وذوي السلطة والشأن ممن تتناقض مصالحهم في الغالب مع مصالح العامة وجماهير الشعب، لأنها قائمة على الاستئثار والاستغلال والنهم الذي لا حدود له، فضلا عن أنهم أقل الفئات تضحية وأضعفها معونة بحسب وصف الإمام لهم: «وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء وأقل معونة له في البلاء وأكره للإنصاف^١ وأسأل بالإلحاف، وأقل شكرا عند الإعطاء، وأبطأ عذرا عند المنع وأضعف صبيرا عند ملومات الدهر من أهل الخاصة».

وقد صاغ الإمام (عليه السلام) هذه النظرية السياسية الخطيرة بقوله: «فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يُعْتَفَر مع رضا العامة».

وإدراكا من الإمام (عليه السلام) لدور الفئات الاجتماعية المنتجة المحركة لعجلة الاقتصاد من «التجار والحرفيين» جعلهم موضع الاهتمام وأوصى مالكا برعايتهم وتفقد أحوالهم

١. من مظاهر ذلك ما تضمنه قول عمر بن عبد العزيز لآل مروان: «إني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها في أيديكم» شرح ابن أبي الحديد: ٧٥/٥.

٢. ليس واقعة الجمل، في وجه من وجوها، غير مظهر من مظاهر كراهة الإنصاف الذي أراده الإمام (ع) حين ساوى بين المسلمين في العطاء، فثارت ثائرة الخاصة من قريش وأموية والمنتفعين من السلطة السابقة بدعوى المطالبة بدم الخليفة الثالث.

وحمايتهم من التجاوز عليهم، سواء كانوا قريبيين منه أو في أطراف بلاده.

وعلى عادة الإمام (عليه السلام) في بيان الحكمة من كل وصية أو تحذير علل ذلك بأنهم «مواد المنافع وأسباب المرافق وجلبها من المبعاد والمطارح» في البر والبحر والسهل والجبل، فضلا عن أنهم «سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته»^١ فهم فئات مسالمة لا يخشى منها تمرد ولا تأمر، لانشغالهم بما هم فيه من كسب، ولأن الاضطراب الأمني يعطل أعمالهم بل يفسدها.

ولم يغب عن بال الإمام (عليه السلام) التحذير من أفة التجارة في كل زمان ومكان وهي «الاحتكار والاستغلال» الذي يرافق الأزمات الأمنية والاقتصادية عادة، وقد نهى عنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنع منه لأن ذلك باب مضرة للعامة، فألزم الإمام (عليه السلام) مالكا بمراقبة التجار ومنع الاحتكار ومعاقبة من يقترف خطيئة في هذا الشأن، بعد نهيه عنها، عقوبة صارمة من غير إسراف، يصل حد إراقة الدماء على نحو ما يقع من الحكام الطغاة تعسفا وجورا.

واستكمالا لذلك الأمر أوصاه بأن يكون البيع بيعا سمحا بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من الباعين والمبتاعين^٢.

ولأن المساكين والمعوزين هم الشغل الشاغل لأولياء الله وأهل التقوى أُرِدِف الإمام (عليه السلام) توصيته بالتجار وأهل الصناعات توصية حثيثة بمن سماهم «الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمى» وهم إلى الإنصاف والعناية من بين الرعية أحوج من غيرهم.

١. نفسه ٥١٣، الشرح ٦٠/٥. الامام علي صوت العدالة الإنسانية

٣٤٣/١.

٢. نفسه ٥١٣، الشرح ٦٠/٥. الامام علي صوت العدالة الإنسانية ٣٥٠/١

فالزم مالكا بان يخصص لهم قسما من بيت المال ومن عائدات الأرض الزراعية المفتوحة صلحا (الصوافي)، وحثه على رعاية شؤونهم وتقدها، سواء كانوا قريبين منه أو بعيدين عنه، وان يوكل بهم جهازا خاصا لمتابعة شؤونهم وتفقد أحوالهم في مواطن اقامتهم، يديره الثقات من أهل الخشية والتواضع، وذلك أدعى لإزالة الرهبة والتهيب من نفوسهم، «فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعّر خدك لهم، وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم، ممن تفتحهم العيون وتحقره الرجال»^١ لهوان شأنه وراثته هيئته، التي خشى الإمام أن تكون حاجزا يمنع وصوله إلى ديوان المسؤولين.

والزمه بتعهد الأيتام والمسنين «ممن لا حيلة له ولا ينصب نفسه للمسألة» عجزا أو تعففا. ونبهه إلى ان «ذلك على الولاية ثقيل والحق كله ثقيل» وعزاؤه في ذلك أن الله تعالى يخففه عن طلب الأجر والثوبة، وصدق موعود الله. ولبلوغ هدفه في إقامة العدل ألزمه بأن يعقد «مجلسا عاما للمواطنين ولاسيما ذوي الحاجات عنده، يتفرغ لهم فيه، ويرفع عنهم كلفة المراسيم، وذلك بتتحية الحرس والجنود، لإزالة الرهبة عن نفوسهم، حتى يكلموه بغير تلجج ولا ارتباك، بعد أن يتبسط معهم ويحتمل منهم السداجة والعى ويبعد عنهم الضيق والأنف»^٢.

وفي الشأن الإداري:

أوصاه بمتابعة مراسلات عماله وإجابة ما يعجز كتابه عن إجابته أو ما ليس من شأنهم الإجابة عليها من مراسلات خاصة لا يصلح أن يطلع عليها غيره. ونصحه بان ينظم عمله ويقسم أيامه ولا يدخل عمل يوم في عمل يوم آخر فيربكه ذلك ويتعبه^٣.

١. نفسه ٥١٤ ، الشرح ٦٢/٥ .

٢. نفسه ٥١٥ ، الشرح ٦٤/٥ .

٣. نفسه ٥١٦ ، الشرح ٦٤/٥ .

وفي الشأن الاقتصادي:

نبه الإمام (عليه السلام) مالكا- إضافة إلى ما سبق من حثه على رعاية التجار وأهل الصناعات- إلى الدور العظيم للموارد الاقتصادية في إقامة شؤون الدولة وترسيخ نظامها وبناء مؤسساتها.

والخراج هو رأس الاقتصاد في المجتمعات الزراعية ومنها مصر، لذا حث الإمام مالكا على تفقد أمره بما يصلح أهله ويعينهم، لان صلاحهم صلاح للمواطنين عامة، فهم عيال عليه وعلى القائمين به من شغيلة الحقل الزراعي وإدارييه.

ووضع نصب عينيه أن اهتمامه بعمارة الأرض وتدبير مستلزمات الإنتاج يجب أن يتقدم اهتمامه بجباية ضريبة الخراج، لان من» طلب الخراج بغير عمارة الأرض أخرج البلاد وأهلك العباد«فإذا تعرضت الأرض إلى عطش بسبب شحة المطر أو انقطاع مياه الري أو إلى آثار الفيضان أو الآفات الزراعية لزمه التخفيف عن كاهل أهلها- عند الجباية- بما يصلح أمرهم، وليس في ذلك خسارة على بيت المال بل تشجيع لهم على معاودة الإنتاج بجد ونشاط، وإصلاح عمارة الأرض، فضلا عما فيه من إشاعة الطمأنينة في نفوس الناس تجاه أولياء الأمور، واستعدادهم للبذل والمعونة عند حدوث أزمة أو إمام ملمة.

فليس من المصلحة استنزاف ما في ايدي المزارعين، لأن خراب الأرض يؤتى من إعواز أهلها الناجم عن إلحاح أهل الجباية والتحصيل، وهو ما حذر منه الإمام ع، لأنه من مظاهر الفساد والجور وسوء التدبير¹.

وتأكيدا للردع والنهي عن الجور والفساد في هذا الشأن- وهو الهاجس الذي يؤرق الإمام (عليه السلام) ويشغل باله لما شهده

١. نفسه ٥١١، الشرح ٥٢/٥.

في زمان العمال قبله- حذر الإمام عمال الخراج، في كتاب وجهه إليهم، من سوء التصرف والتعسف في معاملة الناس واضطرارهم إياهم إلى ما لا يجوز ولا يصح «ولا تبيعن الناس في الخراج- أي بسببه- كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعتملون عليها، ولا عبدا، ولا تضربن أحدا سوطا لمكان درهم»^١.

وبلغ من احتياط الإمام (عليه السلام) لتحقيق العدل انه كان يوصي عمال صدقاته بالتأدب مع الناس والتزام اللطف بهم، وجاوز ذلك إلى إلزامهم بالرفق بحيواناتهم المستحقة لفریضة الصدقات عليها «ولا تنفرن بهيمة، ولا تفرعنها، ولا تسوعن صاحبها فيها» ونصح بالرفق بما جبي من حيوانات الصدقة والعناية بها، لأنها ملك لبيت مال المسلمين والمستحقين لها، «ولا توكل بها إلا ناصحا شفيقا وأميئا حفيظا، غير معنف ولا مجحف ولا ملغب ولا متعب»^٢.

والذي يتبين لي، بعد هذه الرحلة من التحليل والتأمل في (عهد الإمام)، أنه كان يؤمن بمقولة (الناس على دين ملوكهم) وليس بمقولة (كيفما تكونوا بولّ عليكم) فأشد ما كان يشغل فكر الإمام هو صلاح ذوي الشأن القائمين على أمور الناس في مجال الإدارة والقضاء والدفاع وغيرها من شؤون إدارة الدولة، انطلاقا من إيمانه بمقولة (صلاح الرعية بصلاح الوالي) لذلك لا نجد في (العهد) كله غير تفصيلات واجب المسؤول تجاه مسؤوليه وتذكيره بإقامة حكم الله وسلطان الحق فيهم، ثم رعايتهم بأقصى ما يستطيع من ذلك، لاسيما فئات الضعفاء والمعوزين والعجزة من طبقة العامة، وهي الطبقة التي وسمها بأنها «عمود الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء» وهي أكثر الطبقات تحملا للتضحية واستعدادا للبذل والعتاء.

١. نفسه ٤٩٨ ، الشرح ١٥/٥ .
٢. نفسه ٤٤٥ ، الشرح ٥٧٩/٤ .

فالإمام كان حريصا في جميع فقرات هذا (العهد) وتفصيله على بيان مسؤولية الأمر وليس مسؤولية المأمور، وذلك لكثرة ما شهده وما سمعه عن جور الولاة وتجاوزهم على حقوق الناس وتحكمهم في مصائرهم بالباطل.

لقد كان ابن أبي الحديد في منتهى الدقة والإنصاف حين وصف هذا (العهد) بأنه: نسيج وحده، ومنه تعلم الناس الآداب والقضايا والأحكام والسياسة ... وحقيق مثله أن يُقتنى في خزائن الملوك. (الشرح: ٣١٠/٢)

مصادر البحث

- إصلاح المجتمع في منظار نهج البلاغة(بحث)، أحمد محمد جواد الحكيم؛ مجلة المورد ع ٤٤ م ٣٦ عام ٢٠٠٩ .
- الأمام علي صوت العدالة الأنسانية، جورج جرداق، دار المهدي، بيروت، ٢٠٠٤ م .
- الراعي و الرعية، توفيق الفكيكي، ط٣، شركة المعرفة للنشر، بغداد، ١٩٩٠ م
- شرح نهج البلاغة، أبن ابي الحديد، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت .
- علم الأجتماع السياسي، د.صادق الأسود، دار الحكمة للطباعة و النشر، بغداد، ١٩٩١ م .
- نثر الدر، منصور بن الحسين الابي، تحقيق: محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠ .
- نهج البلاغة، ط ٢، مؤسسة أنصاريان للطباعة، قم، ٢٠٠٣ م .